الفلسطينية، وضرورة «تصحيح مسار الحوار، وكذلك الاصرار على تحشيد الجماهير والرأي العام العالمي باتجاه القضايا الجوهرية للحل الشامل والمتوازن، عملاً بمبادرة السلام الفلسطينية» (من مقابلة مع نايف حواتمة، **الحرية**، ١٥/٧/١٩٩٠). الّا ان المجلس المركزي لم يعقد؛ اذ تأجّل غير مرة، ومن ثمّ علّقت مسألة اجتماعه الى أجل غير محدّد.

المباحثات السورية ـ المصرية

كرّست زيارة الرئيس حافظ الاسد لمصر ولقاؤه الرئيس حسني مبارك في قمّة الاسكندرية المصالحة بين النظامين، السوري والمصري، بعد أكثر من عشرة أعوام من القطيعة والاختلاف والتناقض. وأكثر من ذلك، اعتبر معظم وسائل الاعلام العربية والعالمية هذه القمّة نقطة تحوّل، وبداية عهد جديد في العالم العربي. على ان ما توقف المراقبون عنده طويلاً هو حرص المصادر القريبة من قمّة الاسكندرية على القول ان الاسد ومبارك لم يتناولا موضوع العلاقات السورية ـ الفلسطينية التي وانْ خفّت درجة حدّتها، في الآونة الاخيرة، الّا انها لا تتطوّر بسرعة كافية. وأبدى المراقبون استغرابهم من تجاهل القمّة لهذا الموضوع، خصوصاً ان صيغة المؤتمر الدولي تتطلب مشاركة المنظمة فيها، ولا بدّ من ان تكون القيادة الفلسطينية مواكبة لجميع الخطوات والاتصالات المتعلقة بهذا الموضوع (**الافق**، ٢٦/٧/١٩٩٠). ومن الجدير ذكره، في هذا السياق، ان المزيد من التكهّنات والتوقعات سبقت، ورافقت، انعقاد القمّة السورية ـ المصرية، وكانت، في مجملها، تدور حول عقد لقاء ثلاثي يضمّ عرفات ومبارك والاسد؛ وكان هنالك أكثر من وجهة نظر حول ذلك؛ الأولى قالت انه ليس من المؤكد، بعد، ان ينضمّ الرئيس الفلسطيني الى القمّة المصرية ـ السورية؛ والثانية توقّعت ان تكون مشاركة عرفات في هذه القمّة وتحوّلها الى قمّة ثلاثية متوقفة على نقطتين: الاولى مدى التقدّم الذي يمكن احرازه في العلاقات السورية ـ الفلسطينية من خلال الاتصالات التي تجرى في هذه المرحلة؛ والثانية هي انتهاء الادارة الاميركية من تقويم رسالة اسحق شامير الاخيرة الى بوش وتحديد موقفها تجاه الافكار التي تتضمّنها هذه الرسالة، وهو الامر الذي سيؤدي، بالضرورة، الى اجراء اتصالات مصرية ـ فلسطينية حول الموقف الاميركي الجديد (جمال عنايت، **الشرق الاوسط**، ٩/٧/١٩٩٠). الّا ان تلك التوقّعات لم تتحقق، وعقدت القمة دون مشاركة عرفات فيها. بل ان بعض نتائجها غير المباشرة كان من شأنه توتير العلاقات الفلسطينية ـ السورية، فظهرت بوادر أزمة، وشنّت الصحافة ووسائل الاعلام المصرية حملة عنيفة على م.ت.ف. ورئيسها عرفات، تحت حجج وذرائع مختلفة، من بينها ما أوردته الصحف المصرية، بتاريخ ١٩/٧/١٩٩٠، من ان عرفات ذكر، في مداخلته في مجلس جامعة الدول العربية خلال الاجتماع الطارىء الذي عقد في تونس، ان مصر، على لسان رئيس وزرائها الاسبق، مصطفى النحاس باشا، نصحت الفلسطينيين، في العام ١٩٤٩، بالتخلّي عن حائط المبكى لليهود. وفي هذا السياق، أدلى مصدر رسمي مسؤول في م.ت.ف. بتصريح، بتاريخ ٢٠/٧/١٩٩٠، حول ذلك، نفى فيه صحّة ما تناقلته وسائل الاعلام المصرية. كذلك نفى الرئيس عرفات ان يكون قد تعرّض للزعيم الوطني الراحل مصطفى النحاس باشا بأية اساءة «وهو الزعيم الذي تقدره القيادة الفلسطينية والشعب الفلسطيني، وتقدر مواقف حزب الوفد الوطنية فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية» (**فلسطين الثورة**، ٢٩/٧/١٩٩٠).

وفي سياق محاصرة الأزمة، ارسل الرئيس عرفات رسالة عاجلة الى الرئيس مبارك تتعلّق بالتصريحات التي أدلى بها في تونس، وما نسبته اليه وسائل الاعلام المصرية من مواقف زُعم انه اتخذها خلال الاجتماع الطارىء لوزراء خارجيات الدول العربية. وذكر مصدر رسمي ان رسالة الرئيس عرفات جاءت رداً على رسالة بعثت بها مصر، من خلال سفيرها في تونس، طلبت فيها تحديد الموقف الرسمي لـ م.ت.ف. تجاه التصريحات الصادرة عن بعض أعضاء المنظمة، والتي اعتبرها بعض المصادر في القاهرة «غير مسؤولة» (**الشرق الاوسط**، ٢١/٧/١٩٩٠).

من جهة أخرى، رأت أوساط صحفية عربية «ان حق الاختلاف مشروع، وان حق الصحافة